



Distr.
GENERAL

A/38/313
2 August 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية ، المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تغييرات مقترحة من مجلس مراجعي الحسابات
على موفق النظام المالي للأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

١- يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة في موفق هذه المذكرة مقترحات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بتغيير صياغة الفقرات ٥ و ٦ و ٨ و اضافة فقرة جديدة برقم ١٠ الى موفق النظام المالي للأمم المتحدة ، المعنون " اختصاصات اضافية لتنظيم مراجعة حسابات الامم المتحدة " .

٢- وكانت هذه التغييرات قد قدمت الى الجمعية العامة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام (A/C.5/32/34 و Corr.1) . وأشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في تقريرها المتصل بالموضوع (١) ، الى انه في حين ان فريق مراجعي الحسابات الخارجيين لم يعترض على التغييرات المقترحة من قبل مجلس مراجعي الحسابات ، فان الفريق لم ير ان هذه التغييرات تلائم المسؤوليات المحاسبية لجميع اعضاء الفريق في ذلك الوقت . وفي هذه الظروف ، ونظرا لان المجلس قرر ، بغية الحفاظ على التوحيد ، أن لا يصير على مقترحاته ، فان اللجنة الاستشارية أعربت عن رأي مفاده أنه لا يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ أي اجراء بشأن التغييرات المقترحة . الا أن الجمعية العامة ، بناء على توصية اللجنة الاستشارية ، قررت ، بقرارها ١١٦/٣٣ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، أن تنقح الفقرة ٦ (هـ) وفقا لما اقترحه المجلس وذلك نظرا لاعتماد ميزانية فترة السنتين .

A/38/150 *

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٧
(A/37/7 و Add.1 - 39) ، الوثيقة A/33/7/Add.11 .

- ٣- وقد ذكر مجلس مواعلي الحسابات الآن أن فريق مواعلي الحسابات الخارجيين
نظرو في المسألة مرة أخرى في دورتيه العاديتين لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ وتوصل الى اتفاق
بأن يؤيد تأييدا غير مشروط التفويضات التي كان المجلس قد اقترحها أصلا ، رهنا باجراء
تعديلات طفيفة على الفقرات الفرعية هـ (ب) و (ج) و (د) .
- ٤- وقد درس الأمين العام المقترحات المنقحة وليس لديه اعتراض عليها .

المرفق

التغييرات المقترحة ادخالها على النظام المالي للأمم المتحدة والمشار إليها في هذا النظام بوصفها "الاختصاصات الإضافية المنظمة لمراجعة حسابات الأمم المتحدة"

الف - مبررات مجلس مراجعي الحسابات للتغييرات المقترحة

واجه مجلس مراجعي الحسابات حالات معينة في مراجعته لحسابات منظمات الأمم المتحدة حالت دون اعرابه عن رأى واضح بشأن البيانات المالية . فالنظام المالي الحالي للأمم المتحدة يقيد الطريقة التي يمكن بها الاعراب عن اعتراض ما ويفضي الى درجة من الغموض لا تتفق والممارسة المهنية السليمة .

وقد وافق المجلس على أن يطلب ادخال تغييرات على النظام المالي تسمح بمزيد من المرونة في الابلاغ دون اسقاط أى من المسائل التي يطلب الآن من المجلس الابلاغ عنها . وستؤدى التغييرات التي يقترحها المجلس الى الغاء الصيغة المحددة لرأى مراجعي الحسابات التي تشكل حاليا جزءا من النظام المالي ، والاستعاضة عنها ببيان للمسائل التي يتعين على مجلس مراجعي الحسابات أن يسدى رأيه بشأنها . كما سيضيف الاقتراح مسألتين سيطلب من مراجعي الحسابات ابداء رأى بشأنها ، وهما أن البيانات المالية تتفق والعباء المحاسبية المقررة للمنظمة ، وان تلك المسائل تطبق على نحو ثابت . وهاتان المسألتان لا يتناولهما حاليا النظام المالي .

وسيطبق مجلس مراجعي الحسابات هذه الاحكام المنقحة لمراجعة الحسابات ، اذا ما وافقت عليها الجمعية العامة ، في تقاريره وآرائه المحاسبية مستقبلا .

باء - التغييرات المقترحة ادخالها على الفقرات ٥ و ٦ و ٨ واضافة فقرة جديدة برقم ١ (أ)

الفقرة ٥

٥ - يقوم مجلس مراجعي الحسابات (أو من يعينه من أعضائه) بابداء ، وتوقيع رأى [بالصيغة التالية] بشأن البيانات المالية يحدد ما اذا كان :

(أ) للمساعدة في تحديد التغييرات ، وضعت خطوط للتأكيد تحت الصيغة الجديدة المقترحة . وترد العبارات المقترحة حذفها داخل معقبات .

[" قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة كذبيلات بأرقام الى المحددة حسب الأصول ، والجداول ذات الصلة لـ (اسم الهيئة) عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر وقد تضمن فحصنا استعراضا عاما للأجراءات المحاسبية . وما رأينا أن الظروف تقتضيه من تدقيق لسجلات الحسابات وغيرها من المستندات الداعمة . ونحن نرى ، نتيجة لفحصنا هذا ان البيانات المالية تعكس على النحو السليم المعاملات المالية المسجلة عن الفترة المالية ، وهي معاملات تمت وفقا للنظام المالي والسند التشريعي ، وتعرض على نحو واضح الوضع المالي في ١٩ " ،

ويضاف مايلي عند الاقتضاء :

" رهنا بالملاحظات الواردة في تقريرنا السابق " .]

(أ) تعرض البيانات المالية على نحو واضح الوضع المالي في نهاية الفترة ونتائج عملياته عن الفترة المنتهية آنذاك ؛

(ب) أعدت البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة ؛

(ج) طبقت المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع أساس الفترة المالية السابقة ؛

(د) تمت المعاملات وفقا للنظام المالي والسند التشريعي .

الفقرة ٦

٦- ينبغي أن يتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات الى الجمعية العامة عن [البيانات المالية] العمليات المالية للفترة الإشارة الى مايلي :

الفقرة ٨

٨- حينما يكون نطاق مراجعة الحسابات المتاح لمجلس مراجعي الحسابات محدودا أو حينما لا يتمكن المجلس من الحصول على مستندات كافية ، يشير المجلس الى ذلك في رأيه وتقريوه ، موضحا في تقريره مبررات ملاحظاته ، وما لذلك من أثر على الوضع المالي والمعاملات المالية المسجلة .

الفقرة ١٠ (جديدة)

١٠- لا يطلب من المجلس ذكر أى مسألة أشير اليها فيما تقدم ، يور أنها غير ذات أهمية من جميع النواحي .